مُقَدِّمَة

إن المتغيرات الدولية دائما لها تأثير مباشر أو غير مباشر على المنطقة الإقليمة وعلى الدول العربية بشكل خاص، إن تجاهل آثار العولمة والأزمة الاقتصادية والتحولات الدولية على المنطقة العربية هو أسلوب غير صحيح، فإن الحالة الدولية اليوم تتسم برغبة في إخضاع العالم لنوع من التدمير، وإعادة تشكيل سيادة الليبرالية الجديدة والصليبية الجديدة بمنهج وطريقة قد تكون مختلفة عن الماضي، من أجل تنفيذ البرامج الجيوسياسية الدولية المخطط لها بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من دول الغرب مثل بريطانيا وفرنسا، وذلك بغرض الإطاحة بقيادات سياسية و أنظمة عربية والسيطرة على المقدرات الاقتصادية للدول العربية، وتفشي المشاريع الأجنبية التي تدمر الخصوصية الثقافية والتاريخية للمجتمعات العربية كما يحدث اليوم فيما سمي بالربيع العربي.

إن الاحتجاجات العارمة التي شاهدتها القنوات الإعلامية في كل من تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا ،هي في حقيقتها صناعة أمريكية غربية بقيادة بريطانية- فرنسية، هدفها وضع زمام السلطة في أيدى قيادات ضعيفة لتستطيع أن تتدخل هذه الدول مباشرة في صناعة القرار السياسي للدول التي تنتشر فيها الفوضى، ولذا جاءت كل ثورات الربيع العربي خالية من أي أطر فكرية أو أهداف أيديولوجية خاصة بها، والتي أدحض الواقع حقيقتها بعدم استقرارها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا بعد عامها الثالث من هذا الربيع. بعد أن قامت الفوضى المصنوعة بتدخل جماعات دينية ومخابرات أجنبية بتحطيم شامل لكافة البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومؤسسات الدولة الحكومية التي نجحت في إسقاطها وتدميرها. رغم أنه لا نستطيع استبعاد الدوافع الحقيقية للاحتجاجات الشعبية الأولى التي شجعت المواطن العربي في بلدان ما يسمي بالربيع العربي الناتجة عن احتياجات ومطالب اقتصادية حقيقية، ولكن سرعان ما قامت مجموعات مندسة بتحويل هذه المطالب الاقتصادية

التي تتمثل في تحسين الوضع المعيشي إلى مطالب سياسية لإسقاط الأنظمة العربية. ولهذا شاهدنا بعد مرور ثلاث سنوات بأن مثل هذه الثورات لم تقدم البديل الأفضل في هذه الدول على كافة المستويات حتى فى حالة دولة مصر التي حدثت فيها انتخابات ووصل فيها الإخوان المسلمون إلى زمام الحكم، فلم يستطيعوا أن يقدموا للشعب الذى خرج في 25 يناير 2011 أي استراتيجية أفضل مما كانت عليه مصر، وكذلك الحال في تونس وليبيا، بل على عكس من ذلك لم تر هذه الدول أي نوع من الاستقرار الأمني والمؤسسي في الدولة، والسبب بأن هذه الاحتجاجات قفزت عليها جماعات مصالح دينية وسياسية غير قادرة على طرح أي بديل سياسي ناجح ومقبول عند الشعب العربي في الدول التي تعرضت إلى عدوى الثورات، وهذا يمكن أن يضفي دليل قاطع على فبركة سيناريو الثورة واستغلال الدين في السياسة.

إن واقع المنطقة العربية اليوم يعاني من تواجد الجماعات المتطرفة التي تسيطر على المؤسسات الحكومية في هذه الدول، لتكون بديلاً لتحقيق ديمقراطية الغرب الزائفة، ولتكون دكتاتورية العولمة المخصصه لتقسيم المنطقة العربية ، وتنفيذ سايكس بيكو جديدة تكون من صناعة أمريكية بامتياز. فالحركات المتطرفة في منطقة المغرب العربي التي كانت أحد أسباب الفوضى في المنطقة العربية، وتجاوزها لكل أنواع المطالب التي ثار الشعب من أجلها، بل لأكثر من ذلك خطورة هو تحويل الشعب العربي إلى دمى تخدم التيارات الفكرية المتطرفة. فلقد أراد الغرب أن ينشر ثقافة التفرقة والانقسام بصورة غربية تحت ادعاء الديمقراطية ، ولكنها استبدلت بعيدا عن مخططهم إلى ثقافة التطرف الديني والذى ينتشر اليوم في المنطقة العربية بشكل أكبر مما كانت عليه في السابق.

أما فيما يخص ليبيا فإن ما تعرضت له هو مخطط لتقسيم ليبيا من أجل نهب ثرواتها النفطية، وجعلها منطقة تقبع تحت سيطرة الجماعات المتطرفة، والتي ظهر تواجدها وسيطرتها على زمام السلطة في ليبيا بعد 17 فبراير 2011 وحتى الآن ، وبرزت خطورتهم على دول أوروبا نفسها التي دعمت الفوضى في ليبيا. وربما يمكن تفسير دعم الغرب للحركات

المتطرفة هو الوسيلة الجديدة للاحتلال و التدخل العكسرى في المنطقة، تحت مسمى حماية المصالح الأوروبية في أفريقيا خاصة وأن شمال أفريقيا يعتبر البوابة الرئيسية لأفريقيا والمعبر الوحيد جوًّا وبحرًا لأوروبا. فتواجد الحركات المتطرفة في شمال أفريقيا في وقت قريب بمساعدة حلف الناتو ودول الغرب، جعل الكثير من التساؤلات تطرح وسوف يقوم هذا الكتاب بالإجابة عليها.

إن عدم حدوث مثل هذه الثورات في دول الخليج العربي أو عدم مساس الدول العربية التي تحكمها أنظمة ملكية، واقتصارها على دول شمال أفريقيا ودول المواجهة مثل مصر وليبيا و سوريا والعراق، يشير هذا إلى معنى واحد وهو وجود أجندة دولية مخطط لها بالفعل تسمح لقوى أخرى بالاستمرار والسعي وراء مطامع أخرى غير معلن عنها.

قد يكون هذا المخطط هو تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد، وما يؤكد هذا هو وجود الاختلالات الديمغرافية التي حدثت في الدول التي انتشرت فيها الفوضى مثل ليبيا وتونس ومصر، حيث شكلت إلى حد كبير نوعًا من أنواع الاختلال الثقافى والسياسي نتيجة النزوح وهجرة ملايين من المواطنين من مواطنهم الأصلية بحثا عن مكان آمن للعيش. ففي حالة ليبيا التي لا يتعدى عدد سكانها 5.5 مليون نسمة هي الآن تعيش مرحلة اختلال ديمغرافي كبير، فلقد هجرت مناطق ومدن بالكامل وتم إفراغ محتواها وتفتيت نسيجها الاجتماعي والثقافي والفكرى مثل مدينة تاورغاء وبني وليد، وسرت والجبل الغربي وغيرها من مناطق الجنوب والغرب الليبي في داخل ليبيا، وأكثر من 2 مليون مهجرين خارج ليبيا، بالإضافة الى الأغلبية التي استهجنت مواقف المليشيا المسلحة ورفضت الواقع الحالى التي تمر به ليبيا بعد مرور ثلاث سنوات عن ما سمى بـ 17 فبراير دون أى إنجازات مادية أو معنوية .هذا بالإضافة إلى وجود أقلية ضئيلة جداً لا موقف لهم، هم ينتمون إلى عامة الشعب الذين يقتصر تركيزهم على العيش بسلام وبدون أى مشاكل، ورضوا بالواقع المؤلم الذى فرض

عليهم. إن ظهور خطة سايكس بيكو الجديدة أكدها وجود ما يسمى بالتيارات الفيدرالية الليبية وهي التى تدعو إلى تقسيم ليبيا إلى ثلاث ولايات مثلما كان موجود إبان الاستعمار الإيطالي والفرنسي والإنجليزى . (1)

إن إعطاء أولوية للتأكيد على وجود مجتمع ديمقراطي لا يكون عامل مقنع في المجتمع الليبي اليوم بعد 17 فبراير 2011، الآن المواطن الليبي العادى الذى يعاني من مشكلة انعدام الأمن والأمان، يشعر بأهميات أخرى وأولويات أخرى في حياته اليومية. فقد يهتم المواطن الليبى اليوم بضرورة معرفة سبب تأخر المرتبات، وتردى الأوضاع في التعليم والصحة والبنية التحتية التي قصفت بنيران قوات حلف الناتو،فهو لا يرى أهمية تضاهي أهمية تحسين الوضع الاقتصادى حتى وإن كانت في ظل نظام دكتاتوري، عن طريق دولة تضمن له حقه حتى وإن كانت بدون مؤسسات المجتمع المدني. أما الانقسام والتغيرات الديمقراطية في ليبيا بعد مرور ثلاثة أعوام فلم تهتم بها إلا قنوات الإعلام التي مازالت تسوق لبناء مجتمع ديمقراطي حر. فالمواطن الليبي الذى يعاني من فقدان أمنه ويرى على أرض الواقع الجرائم المرتكبة بشكل يومي من خلال اغتيالات رجال الشرطة والجيش الليبي والنشطاء السياسيين، فهو بأمس الحاجة لعودة نظام العقيد معمر القذافي الذى كان يوفر لهم الأمن والأمان بشكل دائم. فالمستفيد من الانفلات الأمني في ليبيا الآن هم مجموعة ذات مصالح وأطماع معينة، وتعاني من مرض مزمن بكرهها لشخصية العقيد معمر القذافي، هؤلاء من يسعون إلى استمرار حالة الفوضى حتى يستطيعوا أن يقودوا المجتمع إلى مجتمع يخاف ويسمع ويطيع، وهم أغلبهم جماعات متطرفة وأهدافها تدمير الأجهزة الأمنية للدولة وهذه الظاهرة عانت منها كل الدول العربية التى طالتها عدوى الربيع العربي.

1- كان إقليم برقة وطرابلس في الفترة من 1943 حتى 1951 تحت الإدارة البريطانية، بينما خضعت فزان للسيطرة الفرنسية وذلك وفقا لمعاهدة السلام 1947 و تخلت إيطاليا عن جميع مطالباتها بليبيا بعد حربها الطويلة في ليبيا .

إن التأكيد على عنصر المؤامرة في الحرب على ليبيا، والذى آمن به على المستوى الشخصي في احتجاجات الربيع العربي، هو عنصر متواجد في فوضى الربيع العربي لتغييرالمنطقة العربية جيوسياسيا وإضعاف القوة العربية وتفتيتها، ولذا فإن تغيير الخارطة السياسية والجغرافية للعرب هو مخطط غربي لإعادة مرسوم التقسيم الجديد ليتمشى مع الاستراتيجية الغربية الجديدة. ولكن هذا لم ينجح، الآن الشعوب العربية أدركت خدعة الثورة والديمقراطية الغربية، فمرور ثلاثة أعوام من الدمار والفوضى كانت سببا مقنعًا لإدراك المجتمع الليبي بفداحة جنايتهم على بلادهم، فهم الآن أكثر اقتناعا بأنهم لا يختلفون عن الطروادیون في حربهم مع الإغريق وقبلوا بالحصان كهدية وأدخلوه إلى مدينتهم وكان يحمل أفراداً من جيوش الإغريق وأصبحت حيلة حصان طروادة أسطورة في حيل الحرب ، وهنا نستدل بنفس حيلة الثورة والربيع العربي فهم أدخلوا رموز الفساد الغربي وتنظيمات إرهابية متطرفة كان محرم عليها دخول ليبيا طيلة فترة أربعون عامًا، وهدموا الثورة الحقيقية التي صنعت لهم الإنجازات المادية والمعنوية، فلم يقدم المبشرون بالليبيرالية الجديدة أو المتطرفون أي تقدم ظاهرى على البلاد، ولعل نموذج الوعي في جمهورية مصر العربية هو دليل على يقظة الشعب المصري لخطر الربيع العربي، وأهدافه فلقد كشفت مصر في 30 يونيو 2013 مخطط الغرب وقد أفشلت هذا المخطط الذى عمل على تمكين سيطرة الإخوان المسلمين على مصر، وهذا ما أيقنه المواطن التونسي والليبي أيضًا بعد تجربة مصر من هذه الفوضى.

بعد مرور ثلاثة أعوام على الحركات الاحتجاجية التي شهدتها ليبيا، أدرك المواطن الليبي بأنها لم تكن سببًا مباشرًا ناتجًا عن وعي المواطن الليبي لحاجاته الحقيقية، ولهذا لم تتحقق أدنى المطالب التي ثار من أجلها الشعب الليبي إذا سلمنا بأن هناك مطالب ضرورية. فلقد تحولت ليبيا اليوم إلى حلبة صراع بين مليشيات مسلحة دموية استمرت حتى بعد إسقاط

النظام السياسي الشرعي في ليبيا من قتل واغتصاب واغتيالات وتفجيرات. والتي تنطوى معظمها تحت لواء الحركات الإرهابية والجماعات الدينية المتطرفة، التي تعمل على تشويه القيم الإنسانية، وهدم البنى التحتية، والمؤسسات الحكومية للدول باسم الثورة. ولهذا سوف يناقش هذا الكتاب بفصوله مدى استغلال الحركات المتطرفة لهذه الاحتجاجات، وما هو رد فعل الحكومات. كما ستناقش الدور الغربي في مساعدة تغلغل الحركات المتطرفة في شمال أفريقيا (تونس وليبيا ومصر والجزائر)، وهل حققت الدول العربية طموحاتها بعد هذه الاحتجاجات باستثناء تغير الرؤساء ؟ هل تحسن وضع المواطن العربي في مناطق الثورات ؟ ما هي الآثار السلبية نتيجة تواجد المجموعات المتطرفة في المنطقة العربية ؟

إن العلماء والمفكرين والمستشرقين من دول الغرب الذين لهم اهتمام بقضايا المنطقة العربية والشرق الأوسط،والنشطاء السياسيين وواضعي السياسات الاستراتيجية العامة والخاصة بالدول، والعاملين في المجال الإنساني، عليهم أن يركزوا على توضيح ما يجرى الآن من محاولة إعادة تقسيم المنطقة العربية وتدخل الاستعمار بوجه العولمة تحت مسمى الربيع العربي، والذى في حقيقته هو نشر الثقافة الغربية ، والتدخل العسكرى في الشئون الداخلية للدول،وانتهاك السيادة الوطنية للدول العربية تحت مسمى مكافحة الإرهاب، ولذا يجب أن يتم التركيز على كيفية وضع الحقائق والأهداف السياسية للغرب أمام المواطنين العرب بشكل عام والدول التي طالتها فوضى الربيع العربي بشكل خاص ، وتوضيح أطماعهم الاستعمارية في المنطقة العربية وكشف أكذوبة ثورة الربيع العربي، وتغيير النظم السياسية والتي أدت إلى تأزم المواقف السياسية للدول وزيادة الهجرة البشرية، وانتشار الفقر والجوع في دول نفطية مثل ليبيا، وتدني المستويات التعليمية والصحية لهذه الدول، والأخطر من هذا أن الجنوب الليبي بجانب تواجد القاعدة أصبح مكب النفايات النووية لدولة إسرائيل ودول الغرب عن طريق تسهيل ومساعدة من مليشيات مدينة مصراتة التي تسيطر على ميناء مصراتة.

***